

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني

وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي هاني قافيش ، داود طبيبة ، محمد ارشيدات

المميز :- مساعد المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته.

المميز ضده :- سامي خالد أحمد الحنيطي .

وكيله المحامي ساري الحنيطي.

بتاريخ ٢٠١٦/٦/٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٥/٤٣٦٩٩) بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤ المتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق شرق عمان في القضية رقم ٢٠١٢/٢٢٦ بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٢ القاضي بإلزام المدعى عليها وزارة الأشغال العامة والإسكان يمثلها المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته بمنع معارضة المدعي في الجزء المعتدى عليه في قطعتي الأرض رقم ٨٦٣ حوض ٤ أبو علندا الشرقي وقريبة وادي العش من أراضي شرق عمان كما هو وارد في تقرير الخبرة المعتمد من قبل المحكمة وإلزامهم بإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء وعلى نفقتهم الخاصة وفي حال امتناعهم إلزامهم ببديل أجر المثل عن الجزء المعتدى عليه والمقدر بمبلغ ستمئة وتسعة وسبعين ديناراً واعتبار تقرير الخبرة جزءاً لا يتجزأ

من هذا الحكم وإلزام المدعى عليها وزارة الأشغال العامة والإسكان يمثلها المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته بدفع التعويض العادل عن الأضرار التي لحقت بقطعتي الأرض موضوع الدعوى عن نقصان قيمتها للمدعي والمقدرة من قبل الخبراء بمبلغ ستة آلاف دينار ورد الدعوى عن المدعى عليه مجلس أمانة عمان الكبرى ومن يمثله قانوناً وتضمنين المدعي سامي خالد أحمد الحنيطي بدفع مبلغ ٣٧٥ ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية عن بدل أجر المثل ونقصان القيمة من تاريخ المطالبة الواقع في ٢٠١٢/٥/٢١ وحتى السداد التام وتضمنين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٨٧,٥٠٠ دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وللأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.

وبتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٢ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن المدعي (المميز ضده) أقام بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢١ الدعوى رقم ٢٠١٢/٢٢٦ لدى محكمة بداية حقوق شرق عمان.

بمواجهة المدعى عليهم:-

- ١- مجلس أمانة عمان الكبرى.
- ٢- وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- ٣- مصنع النصر لصناعة الحاويات.

وذلك بموضوع منع المعارضة في منفعة عقار ومطالبة بأجر المثل والعطل والضرر وفوات المنفعة ونقصان قيمة العقار مقدرة مبلغ ٧٥٠٠ دينار لغايات الرسوم.

قد أسس دعواه على سند من القول:

بأنه يملك قطعة الأرض رقم ٨٦٣ حوض ٤ أبو علندا الشرقي/ وادي العش- شرق عمان وأنه قام بفرزها لعدة قطع من ضمنها القطعة ٩٤٢ و٩٤٣ وبعد إجراء معاملة الإفراز تبين وجود شارع على الواقع يمر من القطعة المذكورة خلافاً للمخططات الرسمية وأن فتح الشارع تم بناءً على طلب المدعى عليه الثالث ولمصلحته الشخصية مما دعا لإقامة هذه الدعوى.

وبتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٢ وبعد إسقاط الدعوى نهائياً عن المدعى عليه الثالث أصدرت المحكمة حكمها المتضمن إلزام المدعى عليها وزارة الأشغال العامة بمنع معارضة المدعى في الجزء المعتدى عليه من قطعتي الأرض رقم ٩٤٢ و٩٤٣ اللتين أفرزتا من القطعة ٨٦٣ حوض ٤ أبو علندا الشرقي وإلزامها بإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء على نفقتها الخاصة وفي حال امتناعها إلزامها بتكاليف ذلك وهو مبلغ ٨٤٠ ديناراً وإلزامها ببديل أجر المثل عن الجزء المعتدى عليه المقدر بمبلغ ٦٧٩ ديناراً واعتبار تقرير الخبرة جزءاً من هذا الحكم وإلزامها بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بقطعتي الأرض موضوع الدعوى عن نقصان قيمتها والمقدر بمبلغ ستة آلاف دينار ورد الدعوى عن مجلس أمانة عمان الكبرى وتضمن المدعى بمبلغ ٣٧٥ ديناراً أتعاب محاماة لوكيل الأمانة وتضمن المدعى عليها وزارة الأشغال العامة المصاريف والرسوم والنسبية ومبلغ ٣٧٥ ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية على بدل أجر المثل ونقصان القيمة من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم يقبل مساعد المحامي العام المدني بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً حيث أصدرت محكمة استئناف حقوق عمان بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤ حكماً المتضمن رد الاستئناف وتأيد القرار المستأنف وتضمن الرسوم والمصاريف و ١٨٧,٥٠٠ ديناراً أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية.

لم يقبل المساعد بالحكم الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/٦/٥ وتبلغ وكيل المميز ضده لائحة التمييز فقدم ضمن المهلة القانونية لائحة جوابية طلب فيها رد التمييز.

ودون البحث بأسباب التمييز:

نجد إن قيمة هذه الدعوى كما قدرت بالخبرة المعتمدة الجارية أمام محكمة الدرجة الأولى بمبلغ ٧٥١٩ ديناراً وقد تم دفع فرق الرسم بناءً على ذلك وإن محكمة الاستئناف أيدت ما توصلت إليه الخبرة المشار إليها مما يعني أن قيمة الدعوى تقل عن عشرة آلاف دينار.

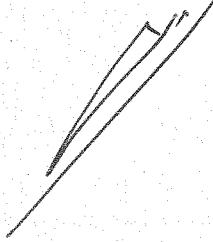
وحيث لا يجوز الطعن في الأحكام الاستئنافية الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعوى التي تقل قيمتها عن عشرة آلاف دينار إلا بإذن من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه بذلك .

وحيث لم يرد بأوراق الدعوى ما يفيد حصول المساعد على هذا الإذن وفقاً لأحكام المادة ٢/١٩١ أصول مدنية فإن الطعن مستوجب الرد شكلاً .

لهذا نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٦/٢/٢٠١٧ م.

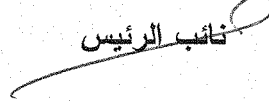
برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

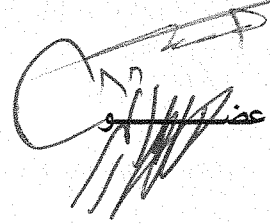


عضو



عضو

نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقيق / د.س

lawpedia.jo